قياس صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي للاقتصاد الموريتاني

Measuring aggregate demand shocks and aggregate supply shocks on the Mauritanian economy

سيدي محمد ولد محمد عبد الله

باحث اقتصادي مستقل

البريد الالكتروني: sidimed25@yahoo.fr

المستخلص

تسعى هذه الدراسة إلى قياس صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي للاقتصاد الموريتاني، واختبار مدى سيطرة صدمات العرض الكلي للاقتصاد الموريتاني على صدمات الطلب الكلي في هذا الاقتصاد. وفي سبيل ذلك تقوم بتقدير دوال الطلب الكلي والعرض الكلي كدالتين في المعلمات الهيكلية وصدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي، وذلك استنادا إلى أن الطلب الكلي يمثل العلاقة العكسية بين انحراف الناتج الكلي والتضخم عن مستوياتهما المرغوبة، والتي تنتقل بفعل صدمات الطلب الكلي وانحراف أداة السياسة عن مستواها التوازني، وأن العرض الكلي إنما يعبر عن العلاقة الطردية بين انحرافات الناتج والتضخم عن مستوياتهما المرغوبة.

وتستخدم الدراسة لهذا الغرض نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL، وذلك نظرا لأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عبارة عن مزيج من سلاسل ساكنة كلها عند مستوياتها ما عدا سلسلة واحدة تكون ساكنة عند الفرق الأول، مستندة في ذلك على نمذجة تقلبات الناتج والتضخم كدوال في الصدمات الكلية، ثم اشتقاق معلمات هذه المتغيرات استنادا إلى ديناميكية هذه المتغيرات كدوال لمتغيرات اقتصادية مشاهدة. كي يتسنى بعد ذلك قياس صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي للاقتصاد الموريتاني خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2017 باعتبارها الفترة التي أمكن من خلالها الحصول على بيانات موثوقة عن جميع متغيرات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود ثلاث فترات متمايزة عانى الاقتصاد الموريتاني في أولاها من صدمات كلية سالبة، بينما عانى في الثانية منها من صدمات عرض كلي سالبة وصدمات طلب كلي موجبة. وشهد في الأخيرة منها صدمات كلية موجبة، وأنه خلال هذه الفترات الثلاث سيطرت صدمات العرض الكلي على صدمات الطلب الكلي.

الكلمات المفتاحية

صدمات الطلب الكلي، صدمات العرض الكلي، الاقتصاد الموريتاني، تقلبات الناتج، تقلبات التضخم.

Abstract

This study seeks to measure aggregate demand shocks and aggregate supply shocks to the Mauritanian economy, and to test the extent to which aggregate supply shocks to the Mauritanian economy control aggregate demand shocks in this economy. To do this, it estimates the functions of aggregate demand and aggregate supply as functions of structural parameters, aggregate demand shocks, and aggregate supply shocks, based on the fact that aggregate demand represents the inverse relationship between the deviation of aggregate output and inflation from their desired levels, which is transmitted by aggregate demand shocks and the deviation of the policy instrument from its equilibrium level, and that aggregate supply expresses the direct relationship between deviations of output and inflation from their desired levels.

For this purpose, the study uses the autoregressive distributed lag model (ARDL), since the time series for the study variables are a mixture of series that are all stationary at their levels except one series that is stationary at the first difference, based on modeling fluctuations in output and inflation as functions of aggregate shocks. Then, the parameters of these variables are derived based on the dynamics of these variables as functions of observed economic variables. In order to then measure aggregate demand shocks and aggregate supply shocks to the Mauritanian economy during the study period extending from 1980 to 2017, as it is the period during which it was possible to obtain reliable data on all study variables.

The study found that there were three distinct periods, in the first of which the Mauritanian economy suffered from negative aggregate shocks, while in the second it suffered from negative aggregate supply shocks and positive aggregate demand shocks. The latter witnessed positive aggregate shocks, and during these three periods aggregate supply shocks dominated aggregate demand shocks.

key words:
Aggregate demand shocks, aggregate supply shocks, the Mauritanian economy, output fluctuations, inflation fluctuations.

1.مقدمة

تُحدِثُ صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي تغيرات كبيرة على مستوى النمو الاقتصادي، وتؤثر على التضخم والبطالة، والعديد من المتغيرات الاقتصادية. ولا يقتصر انتشارها على المستوى المحلي بل يتجاوز ذلك إلى المستوى الدولي. ولعل أبرز مثال على ذلك صدمة أسعار البترول في السبعينات، وصدمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، التي سرعان ما تحولت إلى أزمة عالمية تعدى نطاقها الولايات المتحدة الأمريكية وتأثرت بها العديد من الدول المتقدمة، التي ترتبط اقتصاداتها بشكل كبير بالاقتصاد الأمريكي. كما تأثرت بها أيضا العديد من الدول النامية التي تتميز اقتصاداتها بصفة عامة بالتبعية للاقتصادات المتقدمة من جهة، وبهشاشة هياكلها الاقتصادية وضعف قدرة اقتصاداتها على التكيف مع الظروف غير المواتية والأزمات المفاجئة من جهة أخرى.

وتعد البلدان النامية منخفضة الدخل الأكثر عرضة للصدمات لعدم تنوع اقتصاداتها وضيق الصناعات الإنتاجية والتصديرية لديها من جهة، ونظرا لأن الاختلالات الداخلية التي قد تعاني منها اقتصاداتها غالبا ما تكون اختلالات هيكلية، مرتبطة بالبنية التحتية للقاعدة الإنتاجية، وبصفة عامة تمتاز اقتصادات هذه الدول بمجموعة من الخصائص من أهمها:

- ضعف الإحلال بين السلع المصدرة والمستوردة والمستهلكة محليا،
- عدم تلائم السلع المستوردة مع الناتج المحلي الموجه أساسا لاستهلاك منخفضي الدخل،
- يتحدد سعر صادراتها من المواد الأولية في السوق العالمية، ولا تملك إمكانية تحديده،
- سوق رأس المال لديها ذو طبيعة بدائية، بحيث يشكل النظام المصرفي المصدر الرئيسي للوساطة المالية، ويعمل غالبا في ظل تقييد للإقراض ومعدلات الفائدة. مما تصعب معه عملية التعبئة والتوجيه الأمثلين للادخار،
- عدم مرونة البنية الإنتاجية لديها،

وبالإضافة إلى ما سبق تتعرض موريتانيا لمخاطر مرتبطة بالهشاشة اتجاه الصدمات الخارجية، خاصة تلك المتعلقة بالطلب وأسعار مواد التصدير الرئيسية: كهبوط الأسعار الدولية للمواد لأولية، وما ينشأ عن ذلك من تدهور لأسعار الصرف ومداخيل الدولة، ومن

ندرة رؤوس الأموال على المستوى الدولي الشيء الذي يمكن أن يؤخر انطلاق مشاريع البنى التحتية الأساسية. هذا إضافة إلى ضعف القدرة على استيعاب التمويلات الخارجية المعبأة من قبل المانحين والشركاء الماليين.

وبالإضافة إلى هذا وذاك فقد واجه الاقتصاد الموريتاني تحديات جمة تتعلق بظروف غير مواتية نجم عنها صدمات مختلفة تتعلق بجانب العرض كالكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار السياسي. فبالنسبة للكوارث الطبيعية فقد عانى الاقتصاد الموريتاني بشكل مزمن من التصحر والجفاف، ومن موجات مختلفة من اجتياح الجراد. وبالنسبة لعدم الاستقرار السياسي، فقد عانى الاقتصاد الموريتاني من عدد كبير من الآثار السلبية المرتبطة بالحرب الموريتانية الصحراوية والصراع الموريتاني السينغالي وما تمخض عنه من مشاكل عرقية داخلية، هذا إضافة إلى الآثار المختلفة للانقلابات العسكرية وما يحدثه التغير المفاجئ للحكومات على مشاريع التنمية والسياسات الاقتصادية من جهة، وعلى فلسفة الحكم والنظام الاقتصادي من جهة أخرى.

وفي مثل هذه الظروف ينبغي التساؤل حول مدى قدرة سياسات جانب الطلب للاقتصاد الموريتاني على امتصاص الصدمات السلبية لجانب العرض، وحيث يرتبط هذا التساؤل بجدل طالما شغل الفكر الاقتصادي يتعلق بطبيعة صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي، خاصة بالنسبة لأهمية وحجم كلتا الصدمتين، حيث يرى المؤيدون لوجهة النظر القائلة بأن صدمات العرض الكلي أهم من صدمات الطلب الكلي، أن صدمات العرض الكلي صدمات تراكمية وطويلة أو متوسطة الأجل وأن صدمات الطلب الكلي صدمات مؤقتة وقصيرة الأجل، وأمن ثم فإنه إذا عملت صدمات العرض الكلي و صدمات الطلب الكلي في اتجاهين مختلفين، وهو الوضع الذي يخلق مشكلة لصانع السياسة، فإن صدمات العرض الكلي تسيطر على صدمات الطلب الكلي، وفي ظل هذا الجدل يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل تسيطر صدمات العرض الكلي في الاقتصاد الموريتاني على صدمات الطلب الكلي؟

وتسعى الدراسة إلى الإجابة على السؤال السابق من خلال اختبار الفرضية التالية:

تسيطر صدمات العرض الكلي في الاقتصاد الموريتاني على صدمات الطلب الكلي.

وتهدف هذه الدراسة إلى اختبار فرضيتها من خلال تقدير دوال الطلب الكلي والعرض الكلي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL، ثم قياس صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي للاقتصاد الموريتاني، ومقارنة النتائج المتحصل.

وتقوم هذه الدراسة باستخدام المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث يتم استخدام الأسلوب التحليلي للمنهج الاستقرائي في تناول الإطار المفاهيمي للصدمات الكلية. أما المنهج الاستنباطي فيتم استخدامه بالأسلوبين القياسي والرياضي. فالأسلوب القياسي يتم استخدامه لنمذجة تقلبات كل من الناتج والتضخم، وذلك من خلال تقدير كل من دالة الطلب الكلي والعرض الكلي كدوال في متغيرات اقتصادية مشاهدة. أما الأسلوب الرياضي فيتم استخدامه لاشتقاق الصيغ الرياضية للصدمات الكلية استنادا إلى متغيرات اقتصادية مشاهدة وتحويل دوال الطلب الكلي والعرض الكلي إلى دوال ديناميكية.

وتستمد الدراسة الحالية أهميتها ليس فقط لكونها الدراسة التطبيقية الأولى المختصة بقياس صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي للاقتصاد الموريتاني، وليس أيضا لما تستخدمه من أساليب رياضية وقياسية حديثة، وإنما ترجع أهميتها بالإضافة إلى هذا وذاك إلى ما يمكن أن تقدمه من فهم لطبيعة وتطور صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي في الاقتصاد الموريتاني، وما يمكن أن يسهم به ذلك من دعم في ظل سعي صانع السياسة لمواجهة هذه الصدمات بالسياسات المناسبة، هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن تقدمه كدراسة تطبيقية حول الجدل الفكري المتعلق بالأهمية النسبية لصدمات العرض الكلي في مقابل صدمات الطلب الكلي.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمسة أجزاء، حيث يعرض الجزء الأول مقدمة الدراسة. أما الجزء الثاني فيتناول مفهوم صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي. ويستعرض الجزء الثالث ملامح الاقتصاد الموريتاني. ويتم اختبار صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي بعد تقدير كل من دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي في الجزء الرابع. ويقدم الجزء الخامس ملخص الدراسة.

2. مفهوم صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي

تشير الصدمات إلى التغيرات غير المبررة أو غير القابلة للتفسير في بعض العناصر الأساسية للإطار الاقتصادي، والتي يمكنها أن تؤثر على الخيارات المثلى، وتتجلى هذه الصدمات، من منظور العرض والطلب، في انتقالات منحنى العرض أو منحنى الطلب أو كليهما (Chugh ,2015:143). وبصفة عامة تعني الصدمات تلك الأحداث غير المتوقعة، أو الحالات التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي تؤدي إلى تغير مفاجئ في المتغيرات الاقتصادية، إن سلباً أو إيجاباً، بحيث تؤدي الصدمة الإيجابية إلى زيادة قيمة المتغيرات الاقتصادية، وحيث تؤدي الصدمة السلبية إلى انخفاض قيمة هذه المتغيرات. وهو الأمر الذي قد يؤدي إلى تغيرات غير متوقعة على مستوى كل من: إجمالي العرض الكلي وإجمالي الطلب الكلي .(Ridha,2023:156)

وعلى المستوى الكلي تشير الصدمات إلى تلك التغيرات غير المتوقعة التي تحدث على مستوى العرض الكلي أو الطلب الكلي أو كليهما (مايكل ابد جمان، 340:1999). فإذا أثرت هذه الصدمات على جانب العرض الكلي سميت صدمات عرض كلي، أما إذا أثرت على جانب الطلب الكلي فتسمى حينئذ بصدمات الطلب الكلي. وفي هذا الصدد عرف كل من (Blanchard & Quah,1989:2) صدمات الطلب الكلي بأنها تلك الصدمات ذات التأثير المؤقت، وصدمات العرض الكلي بأنها تلك الصدمات ذات التأثير الدائم.

وتتمثل صدمات الطلب الكلي في صدمات السياسة، كصدمات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي، ومعدلات الضرائب)، وصدمات السياسة النقدية (عرض النقود، وسعر الفائدة)، وسياسة سعر الصرف، وذلك بالإضافة إلى التغيرات في الإنفاق الخاص، الاستثماري أو الاستهلاكي. أما صدمات العرض أو الإنتاجية فتؤثر مباشرة في جانب الإنتاج، وتمثل أهم صدمات الجانب الحقيقي، كالتقدم التكنولوجي متمثلا في الابتكارات والاختراعات، بالإضافة إلى التغيرات المناخية، والكوارث الطبيعية، والحروب، والثورات، والنزاعات الإقليمية، واكتشاف مصادر جديدة للمواد الخام أو تغير مصادر التوريد(Robert,2000:56) .

واستنادا إلى تعريف(Bernanke,1986:52-55) للصدمات الكلية بأنها قوى خارجية ابتدائية ذات معنى اقتصادي وغير مرتبطة فيما بينها، يرى(Ramey,2016:5) أنه نظرا لارتباط الصدمات الكلية ارتباطًا وثيقًا باختلالات الهيكل الاقتصادي، فإنه ينبغي التمييز بين

هذه الصدمات وما يعرف بالابتكارات (أو التجديدات)، والتي يتم الحصول عليها من الانحدار الذاتي لبواقي النموذج المقدر، وأنه يجب أن تتمتع الصدمات الكلية بالخصائص التالية:

- أن تكون خارجية فيما يتعلق بالمتغيرات الداخلية الحالية والمتغيرات المبطأة الأخرى في النموذج؛
- أن تكون غير مرتبطة بصدمات خارجية أخرى، كي يمكن تحديد الآثار السببية الخاصة بصدمة ما دون الأخرى؛
- يجب أن تمثل إما تحركات غير متوقعة في المتغيرات الخارجية أو أن تعكس معلومات مستقبلية تتعلق بهذه المتغيرات.

3. ملامح الاقتصاد الموريتاني:

انتهجت موريتانيا بعد استقلالها أسلوب التخطيط المركزي لإدارة الاقتصاد الموريتاني، وظل الأمر على ذلك الحال حتى منتصف الثمانينات، حيث بدأت الخطى باتجاه تبني نظام السوق الحر، والحد من هيمنة الدولة على النشاط الاقتصادي، من خلال فتح المجال للقطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاقتصادي وملكية الأصول، حتى يتسنى له القيام بالدور المنوط به فيما يتعلق بتعبئة الموارد وتحريك الاقتصاد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا التحول الذي حدث على مستوى إدارة الاقتصاد لم يأت من فراغ، فعلى الرغم من التوجه العالمي باتجاه الحرية الاقتصادية والتخلي عن التخطيط المركزي، فقد كان لموريتانيا أسبابها الخاصة، فبعد أن أسفرت إدارتها للاقتصاد عن اختلالات هيكلية كبيرة من جهة، ونظرا لما واجهه الاقتصاد الموريتاني من صدمات مختلفة أثرت على أداء الاقتصاد الموريتاني من جهة أخرى، ونظرا أيضا لعدم قدرة موريتانيا على مواجهة هذه الصدمات والاختلالات ذاتيا بسبب عجز مواردها عن تلبية احتياجاتها، فقد اضطرت، في ظل سعيها إلى التمويل، إلى المؤسسات الدولية من أجل جدولة الديون وتمويل التنمية.

فبالنسبة لسوء إدارة الاقتصاد خلال فترة التخطيط المركزي هذه فقد تجلى من خلال أمور من أهمها سوء تسيير الاستثمارات، وسوء إدارة القروض الخارجية. أما بالنسبة للصدمات المختلفة التي واجهها الاقتصاد الموريتاني، فقد تجلت من خلال حرب الصحراء والجفاف والركود الاقتصادي العالمي، وتزايد صعوبة شروط الاقتراض، وسلسلة الانقلابات العسكرية،

وعدم الاستقرار السياسي. وفي ظل هذه الظروف تزايدت الأسعار وارتفعت معدلات البطالة، وتناقص كم وكيف الخدمات العامة، وانخفضت مستويات المعيشة. ومن أجل التغلب على هذه الوضعية الاقتصادية قررت الحكومة الموريتانية الدخول مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مفاوضات لوضع برنامج تصحيحي يعيد التوازن، ويخفض الاختلالات، ويرفع من أداء الاقتصاد القومي، ويزيد من الجدارة الائتمانية من أجل تحسين وضعية الأداء الخارجي للاقتصاد الموريتاني (الغوث، 2015 :68).

وترجع بداية تعامل موريتانيا مع مؤسسات التمويل الدولية إلى الفترة من 1980 إلى 1982 عندما قامت بتبني برنامج تثبيتي مدعم باتفاقية استفادت بموجبها من سحب ما مقداره 35 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يمثل 136% من حصتها في صندوق النقد الدولي، إلا أن هذا البرنامج لم يفلح في معالجة الاختلالات التي عانت منها موريتانيا خلال تلك الفترة، بل تدنت الوضعية فأصبح الناتج المحلي ينمو بمعدلات سالبة، وتجذرت الاختلالات المالية وازداد العجز في الحساب الجاري وتفاقمت الديون (الصوفي،1993: 62).

وفي الفترة ما بعد 1985 دخلت موريتانيا الإصلاح الاقتصادي بالمفهوم الواسع من خلال مراحل مختلفة، بدأت مع برنامج التقويم الاقتصادي والمالي 85-88، وبرنامج الدعم والدفع 89-91، ثم برنامج التصحيح الهيكلي 92-94 وبرنامج التصحيح الهيكلي 95-97، والإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر بفتراتها الثلاث الفترة 2001-2004، والفترة 2004- 2001، والفترة 2006-2010 ، والفترة 2011-2015، وأخيرا استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك للفترة 2016-2030.

فبالنسبة لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي في الفترة 85-88 فيعتبر أول برنامج مدعوم من طرف صندوق النقد الدولي بغرض إجراء إصلاحات اقتصادية محددة. وقد تبنت الحكومة الموريتانية هذا البرنامج في ظل ضغط مجموعة من العوامل يمكن ذكر أهمها فيما يلي (الغوث، 2015 :65):

- انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، بحيث أصبحت قيمها سالبة.
- تراجع فجوة الاستثمار إلى 32% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1982.
- عجز في الموازنة العامة قدره 8% من الناتج المحلي الإجمالي.

- تزايد عبء الدين الخارجي، بحيث وصل مجموع الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 162.67% سنة 1982 و229% سنة 1985. بينما وصل مجموع خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات إلى 370.7% سنة 1982 و378.9% سنة 1985.
- وصول العجز الخارجي إلى 26% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ارتفاع معدل التضخم إلى أكثر من 14%.
- ارتفاع الفجوة بين الادخار والاستثمار.
- عدم الاستقرار السياسي نظرا لتعاقب خمسة رؤساء على حكم البلاد خلال الفترة الممتدة من 1978-1984.

وفي ظل الضغوط سالفة الذكر سعى برنامج التقويم الاقتصادي والمالي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف على مستوى الاقتصاد الكلي خلال الفترة من 1985 إلى 1988، وتتمثل تلك الأهداف الاقتصادية الكلية فيما يلي (Ministère du plan,1985:31):

- تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي قدره 4% والحفاظ عليه طيلة فترة البرنامج، وبهذه النسبة سيكون معدل النمو الاقتصادي قد غطى النمو الديموغرافي البالغ 2.7% سنويا.
- تخفيض معدل التضخم من 15% سنة 1985 إلى 5% بحلول 1988.
- تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات من 29% من الناتج المحلي إلى 10% سنة 1988 م.
- القضاء على العجز في الميزانية العامة والذي بلغ 9.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1984 وتحقيق التوازن في الميزانية بحلول عام 1986، إضافة إلى تحقيق ادخار عمومي يبلغ 15% من الاستثمار العمومي مع بداية البرنامج.

وبالنسبة لبرنامج الدعم والدفع في الفترة 89-91 فيعتبر امتدادا لبرنامج التقويم الاقتصادي والمالي، وقد تبنته موريتانيا بعد أن تبين لها أن ما تم إنجازه ضمن برنامج التقويم الاقتصادي والمالي يحتاج إلى جهود جديدة لمواصلته. ومن خلاله سعت موريتانيا إلى تحقيق خمسة

أهداف رئيسية تعتبر امتدادا لأهداف البرنامج السابق، وقد تمثلت فيما يلي (Ministère du plan,1989-1991:2).

- تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي للناتج المحلي الإجمالي في حدود 3.5% خلال سنوات البرنامج.
- تحقيق ادخار في الميزانية العامة في حدود 6% من الناتج الإجمالي المحلي.
- تحسين إنتاجية الاستثمارات العمومية وتحقيق مستوى للاستثمار العام بنسبة 16.6% من الناتج المحلي الإجمالي بدلا من 20% المحددة في البرنامج السابق.
- تخفيض عجز ميزان الجاري خال من التحويلات للوصول إلى مستوى أقل من 9.8% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي في نهاية الفترة.
- تحقيق معدل لخدمة الدين يتناسب مع قدرات الاقتصاد على الدفع، بحيث يتراوح ذلك المعدل بين 20% و25% من حصيلة عائدات الصادرات لسنة 1991.

وفي ظل النتائج غير المرغوبة التي تحققت خلال برنامج الدعم والدفع، والتي قد ترجع إلى أسباب خارجية، فقد سعت من خلاله موريتانيا إلى تبني إصلاحات هيكلية أكثر عمقا من سابقيه. وقد تم الاتفاق على برنامج للتصحيح الهيكلي في الفترة 92-94 تتمثل أهدافه فيما يلي:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدره 3.5% في المتوسط عند نهاية البرنامج
- تخفيض معدل التضخم من 9% سنة 1991 إلى 3.6% سنة 1994.
- تخفيض العجز الجاري في ميزان المدفوعات باستثناء التحويلات الرسمية من 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1991 إلى 6.6% عند نهاية البرنامج.
- تخفيض عجز الميزانية العمومية من 8.2% إلى 2.4% في نهاية الفترة.

ورغم عدم تحقيق هذا البرنامج كافة مستهدفاته اعتبرت موريتانيا أن النتائج المحققة في ظل البرامج السابقة بحاجة إلى الدعم، ومن أجل ذلك ينبغي المضي في تنفيذ مثل هذه البرامج، خلال الفترة 95-97 وقد سعت موريتانيا من خلال هذا البرنامج إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية التالية (وزارة التخطيط، 7:1995):

- الوصول بمعدل النمو الاقتصادي إلى 4.6% سنويا.
- الحفاظ على معدل للتضخم في حدود 3%.
- خفض العجز الخارجي الخال من التحويلات الرسمية.

وبالنسبة للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر، التي تغطي الفترة 2001 إلى 2015 فإنها تقوم على أربعة محاور وتسعى إلى تحقيق الأهداف المرسومة المتمثلة بصفة عامة في: تسريع النمو وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؛ وترسيخ النمو في المحيط الاقتصادي للفقراء؛ وتنمية المصادر البشرية وتوسيع الخدمات الأساسية؛ وتحسين الحكامة وزيادة القدرات. ويجري تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر من خلال ثلاث مراحل مختلفة. تستهدف المرحلة الأولى من هذه المراحل تحقيق مجموعة محددة من الأهداف تشمل ما يلي (وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية،2001:47):

- تحقيق معدل نمو سنوي قدره إلى 7% بحلول عام 2004.
- تخفيض نسبة أثر الفقر إلى 38.6% ونسبة الفقر الشديد إلى 21.8%.
- الحفاظ على نسبة تضخم لا تتجاوز 3.7% سنة 2004.
- تحقيق معدل استثمار يبلغ 25% من الناتج المحلي الإجمالي.
- الوصول بعجز الموازنة العامة إلى 3% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004.
- الوصول بعجز الحساب الجاري إلى 14.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2004.
- الوصول بالاحتياطيات الخارجية إلى 6 أشهر من الاستيراد.

وتستهدف المرحلة الثانية من هذه الاستراتيجية الأهداف التالية (الغوث، 2015 :99):

- محاولة تخفيض معدل التضخم إلى حدود 10% بحلول 2010.
- السيطرة على عجز الموازنة العامة (باستثناء الهبات) ليكون عند حدود 10% من الناتج المحلي الإجمالي كمعدل طيلة الفترة.
- رفع احتياطي العملات الصعبة إلى ما يغطي 3.7 من أشهر الواردات مع انتهاء الفترة.
- خفض نسبة انتشار الفقر على المستوى الوطني إلى 35% بدلا من 46% سنة 2006، وخفض هذه النسبة بين سكان الريف إلى أقل من 45% بحلول سنة 2010 بدلا من 60% سنة 2006.

وقد تجلت أهداف الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر في المرحلة الثالثة في: تقوية فعالية الأنشطة المدرة للدخل، ومواصلة تنفيذ البرنامج الوطني لدعم المقاولات الصغيرة، وتنمية مشروع دعم قدرات قطاع التمويل الخفيف.

وأخيرا بالنسبة لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك فتشكل الإطار المرجعي لسياسات واستراتيجيات التنمية وتهدف إلى الخروج برؤية للبلد في أفق العام 2030 وهي تعتمد على ثلاث مرتكزات استراتيجية يمثل كل واحد منها أحد التوجهات الثلاثة الأساسية وهي: ترقية النمو القوي والمستدام والشامل، وتطوير رأس المال البشري والولوج للخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز الحكامة بكافة أبعادها. ويتم تنفيذ استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك من خلال 3 خطط عمل مدة كل منها 5 سنوات. تتمثل أهداف خطة العمل الخمسية الأولى في: خلق مناخ سياسي هادئ؛ وتعزيز المكاسب من خلال استكمال الورشات الجارية؛ ووضع البنى الأساسية التي تدعم النمو وظروف استغلال الموارد الطبيعية النباتية والمنجمية، ويتعزز كل ذلك باستكمال الإصلاحات اللازمة لتحسين مناخ الأعمال والنهوض بدور القطاع الخاص؛ وتحقيق نسبة نمو اقتصادي بمعدل 5% سنويا؛ انطلاق رأس المال البشري على طريق التحول نحو الأمام. أما خطة العمل الخمسية الثانية فتهدف إلى جعل الاقتصاد أكثر تنوعا وقدرة على التنافس؛ وتحقيق نسبة نمو حقيقي تناهز 10% سنويا؛ وأن تكون المصادر البشرية أكثر كفاءة وتحفيزا. وأخيرا تهدف خطة العمل الخمسية الثالثة إلى أن يبلغ النمو الاقتصادي نسبا تفوق 12%؛ وأن يصبح الاقتصاد أكثر كفاءة وأكثر شمولا مع حصول تحولات تتميز بتراكم رأس المال الإنتاجي؛ وأن يتم تقليص نصيب الاقتصاد غير المصنف؛ وأن يكسب الاقتصاد المزيد من القدرة على التكيف.

4. اختبار صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي:

تستند هذه الدراسة في سبيلها إلى قياس واختبار الصدمات الكلية للاقتصاد الموريتاني إلى نمذجة تقلبات الناتج والتضخم، حيث يتم نمذجة هذه التقلبات كدوال في الصدمات الكلية، ثم اشتقاق معلمات هذه المتغيرات استنادا إلى ديناميكية هذه المتغيرات كدوال لمتغيرات اقتصادية مشاهدة. وعلى المستوى العملي يقتضي قياس صدمات الطلب الكلي والعرض الكلي ما يلي:

1.4. تقدير دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي:

تقاس كل من دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي من خلال نمذجة تقلبات الناتج والتضخم كدالتين في المعلمات الهيكلية وصدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي، وذلك استنادا إلى أن الطلب الكلي يمثل العلاقة العكسية بين انحراف الناتج الكلي والتضخم عن مستوياتهما المرغوبة، والتي تنتقل بفعل صدمات الطلب الكلي وانحراف أداة السياسة عن مستواها التوازني، وأن العرض الكلي إنما يعبر عن العلاقة الطردية بين انحرافات الناتج والتضخم عن مستوياتهما المرغوبة، والتي تنتقل بسبب صدمات العرض الكلي؛ ومن ثم يمكن التعبير عن الطلب الكلي والعرض الكلي من خلال المعادلتين التاليتين (Krause, 2004:6):

$$y - y^* = -\omega(\pi - \pi^*) - \phi(r - d); \omega > 0, \phi > 0 \quad (3)$$

$$\pi - \pi^* = \gamma(y - y^*) - s; \quad \gamma > 0 \quad (4)$$

حيث تشير كل من y^* وπ^* على التوالي إلى المستويات المرغوبة لكل من الناتج والتضخم، وحيث تشير d وs على التوالي إلى صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي. أما ω وϕ وγ فهي معلمات هيكلية تشير على التوالي إلى مقلوب ميل دالة الطلب الكلي ومعامل انحراف أداة السياسة عن مستواها التوازني وميل دالة العرض الكلي.

أما r فتشير إلى معدل الفائدة كأداة للسياسة النقدية. ويعبر عنها كدالة خطية لصدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي، ويعبر عنها رياضيا من خلال المعادلة التالية:

$$r = ad + bs \quad (5)$$

وتستند نمذجة تقلبات التضخم والناتج على استخدام أداة السياسة هذه لتوجيه الطلب الكلي لمواجهة الصدمات الكلية. استنادا إلى أنه في ظل وجود اقتصاد بسيط يواجه اضطرابات على مستوى كل من الطلب الكلي والعرض الكلي، فإنه بمقدور صانع السياسة أن يعوض بشكل تام آثار صدمة الطلب الكلي بتحريك التضخم والناتج معا في نفس الاتجاه، وذلك خلافا لصدمات العرض الكلي التي تحرك التضخم والناتج في اتجاهين مختلفين. ففي ظل افتراض وجود صدمة على مستوى العرض الكلي بحيث تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، فسيجد صانع السياسة نفسه أمام خيار صعب يحتم عليه المفاضلة بين تقلبات التضخم وتقلبات

الناتج. فإذا اختار تشديد سياسته من أجل تعويض آثار هذه الصدمة على المستوى العام للأسعار، فإن نجاحه في ذلك سيصاحبه انخفاض في الناتج. أما إذا اختار التسهيل في سياسته من أجل التخفيف من آثار هذه الصدمة على الناتج، فإن عمله هذا سوف يؤدي إلى تفاقم التأثير التضخمي(Bernanke, 2004:2-3)..

وبإحلال الطرف الأيمن للمعادلة (3) في المعادلة (4) ثم احلال الطرف الأيمن للمعادلة (4) في المعادلة (3) يمكن التعبير عن انحرافات الناتج والتضخم كدوال في المعلمات الهيكلية والصدمات الكلية وأداة السياسة، وذلك من خلال المعادلتين التاليتين:

$$y - y^* = \frac{-\phi(r-d) + \omega s}{(1+\omega\gamma)} \qquad (6)$$

$$\pi - \pi^* = \frac{-\phi\gamma(r-d) - s}{(1+\omega\gamma)} \qquad (7)$$

يلاحظ من المعادلة (6) أن انحراف الناتج عن مستواه الأمثل يرتبط بشكل عكسي مع أداة السياسة من جهة، ويرتبط بشكل طردي مع صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي من جهة أخرى. كما يلاحظ أيضا من المعادلة (7) أنه في حين يرتبط كل من: أداة السياسة وصدمات العرض الكلي بعلاقة عكسية مع انحراف التضخم عن مستواه المرغوب، فإن صدمات الطلب الكلي ترتبط بشكل طردي مع هذا الانحراف.

ونظرا لعدم ديناميكية هاتين المعادلتين، فقد اعتمدت الدراسة على النموذج الذي استخدمه (Krause & Méndez, 2005) للتعبير عن هاتين المعادلتين في شكل ديناميكي، والذي افترضا من خلاله أن صدمات العرض الكلي تتكون من مكونين أحدهما محلي والآخر خارجي، وأن صدمات الطلب الكلي والمكون المحلي لصدمات العرض الكلي يؤثران بشكل مستمر على الاقتصاد، ومن ثم فإن التقدير العملي لديناميكية الطلب الكلي والعرض الكلي يقتضي استخدام معدل الفائدة الحقيقي باعتباره الفرق بين معدل الفائدة الإسمي ومعدل التضخم المحلي، ومؤشر تضخم أسعار الخارج باعتباره مجموع معدل تضخم أسعار الخارج[1] ومعدل انخفاض العملة المحلية. وبأخذ هذه الأمور في الحسبان يمكن التعبير عن دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي من خلال المعادلتين التاليتين:

[1] تستخدم الدراسة متوسط معدل التضخم لخمس دول أوروبية هي: فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، وإسبانيا، وإيطاليا، بإعتارها أكبر الشركاءالتجاريين لموريتانيا.

$$y_t = -\omega y_t - \emptyset r_t + \sum_{l=1}^{n} \alpha_{1.l} y_{t-l} + \sum_{l=1}^{n} \alpha_{1.(l+n)} \pi_{t-l} + u_{y.t} \quad (8)$$

$$\pi_t = \gamma y_t + -\varphi EPI_t + \sum_{l=1}^{n} \alpha_{2.l} y_{t-l} + \sum_{l=1}^{n} \alpha_{2.(l+n)} \pi_{t-l} + u_{\pi.t} \quad (9)$$

حيث y_t انحراف الناتج، وتستخدم هذه الدراسة انحراف الناتج الإسمي عن متوسطه الزمني للتعبير عن هذا المتغير، ويقاس باستخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة من 1974 إلى 2022، تم الحصول على هذه البيانات من خلال مؤشرات التنمية للبنك الدولي، وحيث π_t انحراف التضخم المحلي، وتستخدم هذه الدراسة انحراف التضخم المشتق من مكمش الناتج القومي عن متوسطه الزمني للتعبير عن هذا المتغير، وذلك استنادا إلى نفس مصدر البيانات. أما r_t فتشير إلى معدل الفائدة الحقيقي، وتستخدم هذه الدراسة المعدل الحقيقي للفائدة على الاقتراض للتعبير عنه، وحيث EPI مؤشر تضخم أسعار الخارج، باعتباره مجموع معدل تضخم أسعار الخارج[2] ومعدل انخفاض العملة.

ومن أجل قياس دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي وإيجاد قيم المعلمات الهيكلية لهاتين الدالتين ومعلمة أداة السياسة، تستخدم هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL، وذلك نظرا لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند مستوياتها باستثناء السلسلة الزمنية لانحراف الناتج الإسمي عن متوسطه الزمني، والتي تكون ساكنة عند الفرق الأول. ويعرض الجدول (2) نتائج اختبارات سكون السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات عند مستوياتها باستخدام اختبار ديكي_فوللر المطور Augmented Dickey Fuller test (ADF).

[2] تستخدم الدراسة متوسط معدل التضخم لخمس دول هي: فرنسا، وألمانيا، وبلجيكا، واسبانيا، وإيطاليا، باعتبارها أكبر الشركاء التجاريين لموريتانيا.

الجدول (1): نتائج اختبار ADF للمتغيرات عند مستوياتها

المتغير	اختبار ADF		
	بمقطع	بمقطع وإتجاه عام	بلا مقطع وبلا إتجاه عام
y	-0.860575 (0.7925)	-1.811177 (0.6844)	-0.666986 (0.4229)
π	-6.656908 (0.0000)	-6.914076 (0.0000)	-2.215798 (0.0271)
EPI	-4.099088 (0.0023)	-4.603371 (0.0030)	-4.144654 (0.0001)
R	-4.628716 (0.0007)	-5.437281 (0.0004)	-1.721921 (0.0805)

المصدر: تم اعداده اعتمادا على مخرجات Eviews 10

الأرقام بين الأقواس هي القيم الاحتمالية أو P Value

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم قبول فرض العدم القاضي بوجود جذور وحدة بالنسبة لجميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ما عدا انحراف الناتج الإسمي عن متوسطه الزمني، الذي تظهر نتائج هذا الجدول قبول الفرض العدم القائل بوجود جذر وحدة بالنسبة لمستوى هذا المتغير. ومن ثم يمكن القول استنادا إلى هذه النتائج أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ساكنة عند مستوياتها ما عدا السلسلة الزمنية لانحراف الناتج الإسمي عن متوسطه الزمني التي أظهرت النتائج عدم سكونها عند المستوى. ويوضح الجدول (2) نتائج اختبار ديكي_فوللر المطور للفرق الأول لانحراف الناتج الإسمي عن متوسطه الزمني.

الجدول (2): نتائج اختبار ADF للفروق الأولى للمتغيرات

المتغير	اختبار ADF		
	بمقطع	بمقطع وإتجاه عام	بلا مقطع وبلا إتجاه عام
y	-6.848062 (0.0000)	-6.866905 (0.0000)	-1.821799 (0.0655)

المصدر: تم اعداده اعتمادا على مخرجات Eviews 10

الأرقام بين الأقواس هي القيم الاحتمالية أو P Value

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى عدم قبول فرض العدم القاضي بوجود جذور وحدة بالنسبة للفرق الأول لانحراف الناتج الإسمي عن متوسطه الزمني. ومن ثم يمكن القول استنادا

إلى هذه النتائج أنه رغم أن السلسلة الزمنية لهذا المتغير غير ساكنة عند المستوى إلا أنها تصبح ساكنة عند الفرق الأول.

وحيث أشارت نتائج هذه الاختبارات أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عبارة عن مزيج من سلاسل كلها ساكنة عند مستوياتها ما عدا سلسلة واحدة تكون ساكنة عند الفرق الأول، فقد استخدمت هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL لتقدير دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي. ويوضح الجدول (3) نتائج تقدير دالة الطلب الكلي باستخدام هذا النموذج.

جدول (3): نتائج تقدير دالة الطلب الكلي

المتغير التابع y: انحراف الناتج الإسمي عن متوسطه الزمني				
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	الانحراف المعياري للمعلمات	إحصائيةt	الاحتمال
y(-1)	1.002298	0.007002	143.1457	0.0000
π	0.020886	0.004955	4.214931	0.0003
π(-1)	-0.010506	0.005154	-2.038247	0.0514
EPI	0.153466	0.089498	1.714745	0.0978
R	1.189930	0.486926	2.443758	0.0214
R(-1)	-0.996694	0.459866	-2.167358	0.0392
R(-2)	-0.133226	0.076655	-1.737983	0.0936
R(-3)	0.174896	0.072298	2.419120	0.0226
$DW = 2.051514$, $\bar{R} = 0.998931$, $R^2 = 0.999151$				

المصدر: تم اعداده اعتمادا على مخرجات Eviews 10

ويتضح من نتائج تقدير دالة الطلب الكلي أن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة عالية جدًا، حيث بلغ معامل التحديد المعدل 0.998931، أي أن هذه المتغيرات تفسر حوالي 99.98%من التغير الحاصل في الطلب الكلي، مما يعني أن انحراف الناتج الإسمي عن متوسطه الزمني بفترة إبطاء واحدة، وانحراف التضخم المحلي عن متوسطه الزمني، وانحراف التضخم المحلي عن متوسطه الزمني بفترة إبطاء ومؤشر تضخم أسعار الخارج، ومعدل الفائدة الحقيقي بفترة إبطاء واحدة، ومعدل الفائدة الحقيقي بفترتي إبطاء، ومعدل الفائدة الحقيقي بثلاث فترات إبطاء هي المتغيرات ذات التأثير الأكبر على الطلب الكلي. بالإضافة إلى ذلك يلاحظ

ارتفاع معنوية معلمات المتغيرات المستقلة، اعتمادًا على اختبار إحصائية t لقياس المعنوية الفردية لمتغيرات النموذج، وذلك عند مستوى معنوية 5% بالنسبة لجميع المتغيرات ماعدا مؤشر أسعار الخارج الذي يكون معنويا عند مستوى معنوية 10%.

ويعرض الجدول (4) نتائج تقدير دالة العرض الكلي كدالة في كل من: انحراف التضخم المحلي بفترة إبطاء واحدة، وانحراف التضخم المحلي بفترتي إبطاء، وانحراف الناتج الإسمي، وانحراف الناتج الإسمي بفترة إبطاء واحدة، ومؤشر تضخم أسعار الخارج، ومعدل الفائدة الحقيقي بفترة إبطاء واحدة، ومعدل الفائدة الحقيقي بفترتي إبطاء.

جدول (4): نتائج تقدير دالة العرض الكلي

المتغير التابع π : انحراف التضخم المحلي عن متوسطه الزمني				
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	الانحراف المعياري للمعلمات	إحصائيةt	الاحتمال
π(-1)	1.231878	0.153146	8.043800	0.0000
π(-2)	-0.383471	0.140461	-2.730090	0.0108
y	14.24096	3.889387	3.661493	0.0010
y(-1)	-14.38344	3.920908	-3.668395	0.0010
EPI	-4.836396	2.275294	-2.125613	0.0425
R	-85.63463	3.946616	-21.69824	0.0000
R(-1)	114.1071	14.77979	7.720483	0.0000
R(-2)	-31.72575	12.90106	-2.459159	0.0204
$DW = 1.799198 R^2 = 0.988181$, $\bar{R} = 0.985226$,				

المصدر: تم اعداده اعتمادا على مخرجات EViews 10

ويتضح من نتائج تقدير دالة العرض الكلي أن القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة عالية جدًا، حيث بلغ معامل التحديد المعدل 0.985226، أي أن هذه المتغيرات تفسر حوالي 98.52% من تغير العرض الكلي. كما يلاحظ أيضا ارتفاع معنوية معلمات المتغيرات المستقلة، اعتمادًا على اختبار إحصائية t لقياس المعنوية الفردية لمتغيرات النموذج، وذلك عند مستوى معنوية 5%.

2.4. تقدير صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي

يتطلب تقدير صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي قياس هذه الصدمات من خلال إيجاد قيم المعلمات الهيكلية لدالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي ومعلمة أداة

السياسة، وذلك من خلال مقارنة المعاملات المقدرة لهاتين الدالتين بالمعادلتين (3) و(4)، حيث يتم الحصول على قيم هذه المعاملات كما هو موضح في الجدول (5) أسفله.

جدول (5): نتائج تقدير معاملات الهيكل الاقتصادي وأداة السياسة

المعلمة المقدرة	معلمة دالة الطلب الكلي	معلمة دالة العرض الكلي	معلمة أداة السياسة
قيمة المعلمة	14.24096	0.020886	1.189930

المصدر: نتائج تم الحصول عليها استنادا إلى الجدولين (3) و (4).

وبالحصول على المعلمات المقدرة يمكن قياس صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي من خلال تحويل المعادلتين (3) و (4) إلى الصيغتين التاليتين:

$$d_t = \emptyset^{-1}(y_t + \omega\pi_t) + r_t \qquad (9)$$

$$s_t = \gamma y_t - \pi_t \qquad (10)$$

ويوضح الجدول (7) قيم الصدمات الكلية استنادا إلى المعادلتين أعلاه.

جدول (6) قيم صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي

السنة	صدمات الطلب الكلي	صدمات العرض الكلي	السنة	صدمات الطلب الكلي	صدمات العرض الكلي
1980	-1.225	-30.069	1999	0.734	2.425
1981	-1.132	-29.3	2000	0.74	1.156
1982	-1.05	-31.09	2001	0.746	2.373
1983	-0.981	-26.745	2002	0.804	2.606
1984	-0.894	-29.394	2003	0.88	6.414
1985	-0.792	-26.917	2004	1.055	2.099
1986	-0.709	-22.143	2005	1.287	1.56
1987	-0.586	-23.659	2006	1.545	6.33
1988	-0.566	-17.591	2007	1.556	12.455
1989	-0.462	-18.427	2008	1.62	12.037
1990	-0.496	-12.976	2009	1.526	23.075
1991	0.102	-46.56	2010	1.864	3.6127
1992	-0.046	-9.829	2011	1.998	11.293
1993	0.160	-13.584	2012	1.91	29.072
1994	0.223	-11.708	2013	2.011	26.244
1995	0.284	-1.725	2014	1.817	41.404
1996	0.357	0.327	2015	1.873	34.368
1997	0.495	-8.857	2016	2.093	20.056
1998	0.743	-12.43	2017	2.085	30.771

المصدر: نتائج تم الحصول عليها استنادا إلى المعادلتين: 9) و(10).

ويلاحظ من الجدول أعلاه أن القيمة المطلقة لصدمات العرض الكلي كانت أكبر من القيمة المطلقة لصدمات الطلب الكلي طيلة فترة الدراسة. الأمر الذي يعني أن صدمات العرض الكلي هي الأكثر أهمية في تفسير تقلبات الناتج والتضخم في الاقتصاد الموريتاني، وأن صدمات الطلب الكلي ليس لها تأثير كبير مقارنة بصدمات العرض الكلي. وبغية معرفة مدى مساهمة كل من صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي في تقلبات الناتج والتضخم في الاقتصاد الموريتاني خلال فترة الدراسة يمكن الاستعانة بالجدول 7 أسفله، الذي يوضح نسب صدمات الطلب الكلي والعرض الكلي إلى اجمالي الصدمات خلال فترة الدراسة.

الجدول (7) نسب صدمات الطلب الكلي والعرض الكلي إلى اجمالي الصدمات خلال فترة الدراسة

السنة	صدمات الطلب إلى إجمالي الصدمات	صدمات العرض إلى إجمالي الصدمات	السنة	صدمات الطلب إلى إجمالي الصدمات	صدمات العرض إلى إجمالي الصدمات
1980	3.9%	96.1%	1999	23.23%	76.77%
1981	3.72%	96.28%	2000	39.02%	60.98%
1982	3.27%	96.73%	2001	23.92%	76.08%
1983	3.54%	96.46%	2002	23.58%	76.42%
1984	2.95%	97.05%	2003	12.06%	87.94%
1985	2.86%	97.14%	2004	33.45%	66.55%
1986	3.1%	96.9%	2005	45.2%	54.8%
1987	2.42%	97.58%	2006	19.62%	80.38%
1988	3.12%	96.88%	2007	11.1%	88.89%
1989	2.44%	97.56%	2008	11.86%	88.14%
1990	3.68%	96.32%	2009	6.2%	93.8%
1991	0.22%	99.78%	2010	34.03%	65.97%
1992	0.47%	99.53%	2011	15.03%	84.97%
1993	1.16%	98.84%	2012	6.16%	93.84%
1994	1.871%	98.13%	2013	7.12%	92.88%
1995	14.14%	85.86%	2014	4.2%	95.8%
1996	52.19%	47.81%	2015	5.17%	94.83%
1997	5.29%	94.7%	2016	9.45%	90.55%
1998	5.64%	94.36%	2017	6.35%	93.65%

المصدر: نتائج تم الحصول عليها استنادا إلى الجدول 6

ويلاحظ من الجدول 7 أعلاه أن نسبة صدمات الطلب الكلي إلى إجمالي الصدمات كانت منخفضة بصفة عامة، خاصة في الفترة من 1980 إلى غاية 1994، حيث كان متوسط هذه النسبة هو 2.58%. أما في بقية الفترة فقد كان متوسط هذه النسبة هو 18%. وقد يرجع هذ الاختلاف في متوسط هذه النسبة بين الفترتين إلى أن صانع السياسة خلال الفترة الأولى سياسة واضحة لإدارة الطلب أو على الأقل لم تكن لديه سياسة إدارة طلب فعالة. كما قد يفسر انخفاض نسبة صدمات الطلب الكلي إلى إجمالي الصدمات مقارنة بنسبة صدمات العرض الكلي إلى إجمالي الصدمات إلى طبيعة هتين الصدمتين. فغالبا ما تكون صدمة العرض الكلي تراكمية وطويلة أو متوسطة الأجل. أما صدمة الطلب الكلي فغالبا ما تكون متلاشية وقصيرة الأجل.

وبغية معرفة اتجاه صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي خلال فتر الدراسة، والظروف التي واجهها صانع السياسة في ظل هذه الصدمات، يمكن الاستعانة بالنتائج المتحصل عليها من الجدول 6، حيث يلاحظ من هذا الجدول وجود ثلاث فترات متمايزة بالنسبة للصدمات الكلية التي شهدها الاقتصاد الموريتاني تمتد الفترة الأولى من 1980 إلى 1992، وتمتد الفترة الثانية من 1993 إلى 1998، أما الفترة الأخيرة فتمتد من 1999 إلى 2017. فبالنسبة للفترة الأولى فقد عانى الاقتصاد الموريتاني خلالها من صدمات كلية سالبة بالنسبة لكل من الطلب الكلي والعرض الكلي. الأمر الذي يعني حدوث تقلبات على مستوى كل من الناتج والتضخم. فبالنسبة للناتج فستدفعه كلتا الصدمتين إلى الانخفاض والابتعاد عن المستوى المرغوب. أما بالنسبة للتضخم، فإنه في حين تعمل صدمة العرض السالبة على زيادته، فإن صدمة الطلب السالبة ستعمل على انخفاضه. ومن ثم فإن تأثر تقلبات التضخم بهاتين الصدمتين سيتوقف على حجم كل منهما، فإذا كانت صدمة العرض السالبة أكبر من صدمة الطلب السالبة، فسيرتفع التضخم مبتعدا عن مستواه المرغوب. وحيث يلاحظ، من نفس الجدول، أن القيمة المطلقة لصدمة العرض السالبة كانت أكبر من القيمة المطلقة لصدمة الطلب السالبة، فإن تقلبات التضخم في هذه الفترة كانت على شكل ارتفاع في معدلات التضخم.

وفي مثل هذه الظروف يجد صانع السياسة نفسه في وضع صعب يحتم عليه المفاضلة ما بين تقلبات الناتج وتقلبات التضخم، فإذا كان يميل إلى قبول مستوى عال من التضخم مقابل رفع مستوى الناتج، فإنه سيسعى إلى اتباع سياسة توسعية، لكن نجاحه في ذلك سيصحبه ارتفاع في معدلات الضخم. أما إذا كان يميل إلى قبول مستوى منخفض من الناتج مقابل الحد من التضخم، فإنه سيسعى إلى اتباع سياسة انكماشية، لكن نجاحه في ذلك سيصحبه انخفاض في الناتج.

وبغية فهم سلوك صانع السياسة في مواجهة الصدمات الكلية التي عانى منها الاقتصاد الموريتاني خلال هذه الفترة، يمكن الاستعانة بالجدول (8) أسفله. الذي يوضح التغير بالنسبة لكل من صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي.

الجدول (8): التغير في صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي في الفترة 1980 – 1992

السنة	تغير صدمات الطلب الكلي	تغير صدمات العرض الكلي	السنة	تغير صدمات الطلب الكلي	تغير صدمات العرض الكلي
1980			1987	-17.3484	6.846407
1981	-7.59184	-2.55745	1988	-3.41297	-25.6477
1982	-7.24382	6.109215	1989	-18.3746	4.75243
1983	-6.57143	-13.9756	1990	7.359307	-29.5816
1984	-8.8685	9.904655	1991	-79.4355	258.8163
1985	-11.4094	-8.42689	1992	-54.902	-78.8896
1986	-10.4798	-17.736	المتوسط	-18.1899	9.134512

المصدر: نتائج تم الحصول عليها استنادا إلى الجدول 6

حيث يلاحظ من خلال هذا الجدول وجود سلوك شبه منتظم للتغير في صدمات الطلب الكلي، على الأقل بالنسبة لاتجاه هذا التغير، خلافا للتغير في صدمات العرض الكلي الذي ظل يتقلب طيلة هذه الفترة، وحيث يلاحظ أن صدمات الطلب الكلي كانت في انخفاض، وأن متوسط تغيرها خلال هذه الفترة كان 18.19-. الأمر الذي يعني حدوث انتقالات لمنحنى الطلب الكلي إلى اليمين، وحيث أن مثل هذه الانتقالات قد تنجم عن ردة فعل صانع السياسة أو لأي أسباب أخرى، وفي ظل افتراض قدرة صانع السياسة على تحييد صدمات الطلب الكلي

بتحريك أدوات سياسته، وبمعلومية أن الهدف الأساسي لصانع السياسة خلال هذه الفترة كان مرتبطا أساسا بالنمو الاقتصادي، فإنه يمكن القول بأن التحسن الملحوظ على مستوى صدمات الطلب الكلي هذه قد يعود في جزء منه إلى سعي صانع السياسة إلى اتباع سياسة توسعية تسعى إلى زيادة الناتج ولو على حساب ارتفاع معدل التضخم.

أما بالنسبة لصدمات العرض الكلي، فإنه رغم تعدد الأسباب المحتملة لها، إلا أنه يمكن تفسيرها استنادا إلى الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الموريتاني خلال تلك الفترة، والتي قد ترجع إلى عدة أسباب لعل من أهمها:

- الجفاف الذي ضرب البلاد أواخر السبعينات، وما أدى إليه من تدهور الانتاج الزراعي وانخفاض مساهمة القطاع الريفي في الناتج المحلي.
- وحرب موريتانيا والصحراء الغربية وما أدت إليه من استنزاف مقدرات الدولة من جهة، وما أحدثته من آثار على عملية إنتاج الحديد الذي تقع مناجمه غير بعيد عن الحدود الموريتانية الصحراوية من جهة أخرى.
- وانخفاض أسعار الحديد الموريتاني الذي يعد من أهم صادرات البلد.
- تزايد المديونية الخارجية التي وصلت إلى 162.67% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1982 و229% سنة 1985. كما وصلت مجموع خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات إلى 370.7% سنة 1982 و378.9% سنة 1985.
- أزمة السيولة التي عانى منها القطاع المصرفي سنة 1985 والتي تأثرت بها أهم المؤسسات المصرفية.
- الآثار المختلفة للحرب الموريتانية السينغالية أواخر الثمانينات وانعكاساتها السلبية على البلد والتي تمثلت في ضياع سوق خارجية بالنسبة للمنتجات الموريتانية، إضافة إلى أعباء دمج الموريتانيين القادمين من السينغال، والفراغ الذي تركته مغادرة اليد العاملة السينغالية.
- موجات الاجتياح المختلفة للجراد وأثرها على الاقتصاد الريفي وما يخلفه ذلك من هجرة من الريف إلى المدن من جهة، واستنزافه موارد الدولة من جهة أخرى.
- عدم الاستقرار السياسي نظرا لتعاقب خمسة رؤساء على حكم البلاد خلال الفترة الممتدة من 1978-1984.

وبالنسبة للفترة من 1993 إلى 1998 فيلاحظ أن الاقتصاد الموريتاني شهد خلالها صدمات طلب كلي موجبة وصدمات عرض كلي سالبة، فبالنسبة للتضخم فستدفعه كلتا الصدمتين باتجاه الارتفاع والابتعاد عن المستوى المرغوب. أما بالنسبة للناتج، فإنه في حين تعمل صدمة العرض السالبة على انخفاضه، فإن صدمة الطلب الموجبة ستعمل على ارتفاعه. ومن ثم فإن تأثر تقلبات الناتج بهاتين الصدمتين سيتوقف على حجم كل منهما، فإذا كانت القيمة المطلقة لصدمة العرض السالبة أكبر من صدمة الطلب الموجبة، فسينخفض مبتعدا عن مستواه المرغوب، وحيث يلاحظ من الجدول 7 أن القيمة المطلقة لصدمة العرض السالبة كانت أكبر من صدمة الطلب الموجبة، فإنه يمكن القول بأن تقلبات الناتج في هذه الفترة كانت في اتجاه الانخفاض.

وفي ظل هيمنة صدمة العرض الكلي السالبة على صدمة الطلب الكلي الموجبة يجد صانع السياسة نفسه أمام وضع يحتم عليه المفاضلة ما بين تقلبات الناتج وتقلبات التضخم، ومن أجل معرفة مصدر صدمات الطلب الكلي وسلوك صانع السياسة في مواجهة الصدمات الكلية التي عانى منها الاقتصاد الموريتاني، يمكن الاستعانة بالجدول (9) أسفله، الذي يوضح التغير بالنسبة لكل من صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي خلال هذه الفترة.

الجدول (9) التغير في صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي خلال الفترة 1993 – 1998

السنة	التغير في صدمات الطلب الكلي	التغير في صدمات العرض الكلي
1993	–	–
1994	39.375	-13.8104
1995	27.35426	-85.2665
1996	25.70423	-118.957
1997	38.65546	-2808.56
1998	50.10101	40.34097
المتوسط	36.23799	-597.251

المصدر: نتائج تم الحصول عليها استنادا إلى الجدول 6

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تغير صدمات الطلب الكلي خلال هذه الفترة كان موجبا، حيث بلغ متوسط هذا التغير36.24. الأمر الذي يشير إلى حصول انتقالات لمنحنى الطلب الكلي إلى اليمين، وحيث أن مثل هذه الانتقالات قد تنجم عن قيام صانع السياسة بتبني سياسة توسعية أو لأي أسباب أخرى، ونظرا لأن الهدف الأساسي لصانع السياسة خلال هذه الفترة كان مرتبطا أساسا باستقرار الأسعار ومن ثم الحد من التضخم. الأمر الذي يحتم عليه اتباع سياسة انكماشية، وهي السياسة التي يتم اتباعها من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، وحيث أن هذا ليس هو الحال كما يوضحه التغير الموجب بالنسبة لصدمات الطلب الكلي، فإنه يمكن القول بأن سبب هذه الصدمات قد لا يرجع إلى ردة فعل صانع السياسة، وإنما قد يرجع إلى أسباب أخرى أحدثت صدمات طلب موجبة أكبر من صدمات الطلب السالبة التي يتوقع أن تحدثها السياسة الانكماشية التي ينبغي أن يتبعها صانع السياسة. ولعل من أهم هذه الأسباب ما يلي:

- تعافي الاقتصاد من الآثار غير المواتية الناجمة عن الفترة السابقة.
- بعض مكاسب برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في جانب الطلب
- التوجه نحو سياسة التحرر الاقتصادي، واعطاء المصارف حرية أكثر في إدارة محافظها المالية، والسماح لقوى السوق بتحديد الأسعار وسعر الصرف ومعدلات الفائدة.
- حدوث تغيرات موجبة في الإنفاق الحكومي أو معدلات الضرائب.
- حدوث تغيرات في الانفاق الخاص الاستهلاكي أو الاستثماري.

وخلافا لصدمات الطلب الكلي فقد ظلت صدمات العرض الكلي خلال هذه الفترة سالبة، وذلك رغم انخفاض حدتها مقارنة بالفترة السابقة. وقد يرجع سبب صدمات العرض هذه إلى عدد من الأسباب لعل من أهمها:

- عدم قدرة الاقتصاد على استيعاب الصدمات الكلية التي حصلت خلال الفترة السابقة، بحيث لا زال يعاني من آثار بعض هذه الصدمات، حيث تتميز صدمات العرض الكلي بأن تأثيرها غالبا ما يكون متوسطا أو طويل الأجل،
- الموجات المختلفة من الجفاف وما تحدثه من آثار على القطاع الريفي،

- موجات الاجتياح المختلفة للجراد وأثرها على القطاع الريفي،
- تفاقم مشكلة التصحر وأثرها على الاقتصاد الريفي، واستنزاف موارد الدولة،
- الآثار السلبية التي تحملها الاقتصاد الموريتاني خلال الفترات الأولى لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، خاصة فيما يتعلق بإلغاء الدعم وارتفاع أسعار بعض الخدمات التي تقدمها الدولة، إضافة إلى الآثار المترتبة عن الخصخصة خاصة ما يتعلق بالتشغيل والبطالة،
- انخفاض تمويل دول الخليج العربي للتنمية في موريتانيا بسبب حرب الخليج ومساندة موريتانيا للعراق.

وأخيرا بالنسبة للفترة من 1999 إلى نهاية فترة الدراسة، فيلاحظ من الجدول 7 أن الاقتصاد الموريتاني قد شهد صدمات طلب كلي موجبة وصدمات عرض كلي موجبة. فبالنسبة للناتج فستدفعه كلتا الصدمتين باتجاه الارتفاع. أما بالنسبة للتضخم فإنه في حين تعمل صدمة الطلب الكلي الموجبة على ارتفاعه، فستعمل صدمة العرض الكلي على انخفاضه، وحيث يلاحظ من الجدول 7 أن صدمة العرض الكلي أكبر من صدمة الطلب الكلي، فإن تقلبات التضخم في هذه الفترة ستكون على شكل انخفاض في معدل التضخم.

وبغية معرفة ما إذا كان مصدر صدمات الطلب الكلي هو صانع السياسة من جهة، والسلوك الذي ينبغي أن يتبعه في ظل هذه الظروف من جهة أخرى، فإنه يمكن الاستعانة بالجدول 10 أسفله، والذي يبين التغير في صدمات الطلب الكلي والتغير في صدمات العرض الكلي خلال الفترة.

حيث يلاحظ من هذا الجدول أعلاه أنه في القترة ما قبل 2009 كان التغير في صدمات الطلب الكلي موجبا، وأنه كان موجبا أيضا في بقية فترة الدراسة ما عدا السنوات 2009 و2012 و2014 و2017. مما يعنى أنه ما عدا هذه السنوات كان منحنى الطلب الكلي ينتقل إلى اليمين. الأمر الذي قد يكون سببه صانع السياسة، وقد يحصل لأي عامل آخر من العوامل التي تؤدي إلى انتقالات هذا المنحنى جهة اليمين، وحيث يتوقع في ظل الهدف الأساسي لصانع السياسة المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار أن يتبع صانع السياسة سياسة انكماشية للحد من التضخم، فإنه يمكن القول بأن سبب هذه الصدمات قد لا يرجع إلى

صانع السياسة، وإنما إلى أسباب أخرى. أما بالنسبة للسنوات التي كان تغير صدمات الطلب الكلي فيها سالبا، فرغم أنه قد يتفق مع السلوك المتوقع لصانع السياسة، إلا أنه قد يكون بسبب عوامل أخرى.

الجدول (10) التغير في صدمات كل من الطلب الكلي والعرض الكلي خلال الفترة 1998 – 2017

السنة	تغير صدمات الطلب الكلي	تغير صدمات العرض الكلي	السنة	تغير صدمات الطلب الكلي	تغير صدمات العرض الكلي
1999			2009	-5.80247	91.70059
2000	0.817439	-52.3299	2010	22.14941	-84.3437
2001	0.810811	105.2768	2011	7.188841	212.5917
2002	7.774799	9.818795	2012	-4.4044	157.4338
2003	9.452736	146.1243	2013	5.287958	-9.72757
2004	19.88636	-67.2747	2014	-9.64694	57.76558
2005	21.99052	-25.6789	2015	3.082003	-16.9935
2006	20.04662	305.7692	2016	11.74586	-41.6434
2007	0.711974	96.76145	2017	-0.38223	53.42541
2008	4.113111	-3.35608	المتوسط	3.38	51.96

المصدر: نتائج تم الحصول عليها استنادا إلى الجدول 6

وإذا كان أهم ما يميز هذه الفترة هو أن صدمات العرض الكلي أصبحت خلال هذه الفترة صدمات موجبة، فإنه يمكن فهم ذلك من خلال عدد من الأسباب لعل منها:

- نجاعة السياسات التنموية المتبعة خلال هذه الفترة كالاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر بمراحلها الثلاث، واستراتيجية النمو الشامل والرفاه المشترك خلال مرحلتها الأولى،
- زيادة الإنتاج بالنسبة لبعض الموارد التي كانت موجودة كالحديد والسمك والنحاس، أو زيادة أسعارها، أو تطور وتوسع طرق إنتاجها،
- ظهور بعض الموارد الجديدة كالنفط الذي بدأ إنتاجه منذ سنة 2004 وكالذهب الذي ظهرت منه كميات معتبرة تم استخراجها، أو كالغاز الذي تم اكتشاف كميات كبيرة منه.

5.الخلاصة

تسعى هذه الدراسة إلى قياس صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي للاقتصاد الموريتاني، واختبار مدى سيطرة صدمات العرض الكلي للاقتصاد الموريتاني على صدمات الطلب الكلي في هذا الاقتصاد. وفي سبيل ذلك تقوم بتقدير دوال الطلب الكلي والعرض الكلي كدالتين في المعلمات الهيكلية وصدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي، وذلك استنادا إلى أن الطلب الكلي يمثل العلاقة العكسية بين انحراف الناتج الكلي والتضخم عن مستوياتهما المرغوبة، والتي تنتقل بفعل صدمات الطلب الكلي وانحراف أداة السياسة عن مستواها التوازني، وأن العرض الكلي إنما يعبر عن العلاقة الطردية بين انحرافات الناتج والتضخم عن مستوياتهما المرغوبة.

وتستخدم الدراسة لهذا الغرض نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الموزعة ARDL، وذلك نظرا لأن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عبارة عن مزيج من سلاسل ساكنة كلها عند مستوياتها ما عدا سلسلة واحدة تكون ساكنة عند الفرق الأول، مستندة في ذلك على نمذجة تقلبات الناتج والتضخم كدوال في الصدمات الكلية، ثم اشتقاق معلمات هذه المتغيرات استنادا إلى ديناميكية هذه المتغيرات كدوال لمتغيرات اقتصادية مشاهدة. كي يتسنى بعد ذلك قياس صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي للاقتصاد الموريتاني خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2017 باعتبارها الفترة التي أمكن من خلالها الحصول على بيانات موثوقة عن جميع متغيرات الدراسة.

وتقوم هذه الدراسة باستخدام المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث يتم استخدام الأسلوب التحليلي للمنهج الاستقرائي في تناول الإطار المفاهيمي للصدمات الكلية. أما المنهج الاستنباطي فيتم استخدامه بالأسلوبين القياسي والرياضي. فالأسلوب القياسي يتم استخدامه لنمذجة تقلبات كل من الناتج والتضخم، وذلك من خلال تقدير كل من دالة الطلب الكلي والعرض الكلي كدوال في متغيرات اقتصادية مشاهدة. أما الأسلوب الرياضي فيتم استخدامه لاشتقاق الصيغ الرياضية للصدمات الكلية استنادا إلى متغيرات اقتصادية مشاهدة وتحويل دوال الطلب الكلي والعرض الكلي إلى دوال ديناميكية.

وبعد مقدمة هذه الدراسة جاء الجزء الثاني منها تحت عنوان مفهوم صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي، حيث تناول مفهوم الصدمات الاقتصادية وأنوعها بالتركيز على صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي، باعتبار أن صدمات العرض الكلي هي تلك التغيرات غير المتوقعة التي تحدث على مستوى العرض الكلي، أو بأنها تلك الصدمات ذات التأثير الدائم. أما صدمات الطلب الكلي فتشير إلى تلك التغيرات غير المتوقعة التي تحدث على مستوى الطلب الكلي، أو بأنها تلك الصدمات ذات التأثير المؤقت.

أما الجزء الثالث فقد جاء تحت عنوان ملامح الاقتصاد الموريتاني وتناول الملامح الرئيسية للاقتصاد الموريتاني مستعرضا أهم الصدمات الكلية التي عانى منها الاقتصاد الموريتاني، وسياسات وبرامج الإصلاح وخطط التنمية الاقتصادية المتبعة خلال فترة الدراسة، وذلك ابتداء ببرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، مرورا بالاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر، وانتهاء بالاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك.

وأخيرا جاء الجزء الرابع تحت عنوان اختبار صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي، وقد تم من خلاله تقدير صدمات الطلب الكلي كدالة في انحراف الناتج الإسمي عن متوسطه الزمني بفترة إبطاء واحدة، وانحراف التضخم المحلي عن متوسطه الزمني، وانحراف التضخم المحلي عن متوسطه الزمني بفترة إبطاء واحدة، ومؤشر تضخم أسعار الخارج، ومعدل الفائدة الحقيقي بفترة إبطاء واحدة، ومعدل الفائدة الحقيقي بفترتي إبطاء، ومعدل الفائدة الحقيقي بثلاث فترات إبطاء. أما دالة العرض الكلي فتم التعبير عنها كدالة في انحراف التضخم المحلي بفترة إبطاء واحدة، وانحراف التضخم المحلي بفترتي إبطاء، وانحراف الناتج الإسمي، وانحراف الناتج الإسمي بفترة إبطاء واحدة، ومؤشر تضخم أسعار الخارج، ومعدل الفائدة الحقيقي بفترة إبطاء واحدة، ومعدل الفائدة الحقيقي بفترتي إبطاء.

وبعد تقدير دوال الطلب الكلي والعرض الكلي تم قياس صدمات الطلب الكلي وصدمات العرض الكلي، حيث أظهرت النتائج المتحصل عليها أن القيمة المطلقة لصدمات العرض الكلي كانت أكبر من القيمة المطلقة لصدمات الطلب الكلي طيلة فترة الدراسة. الأمر الذي يعني أن صدمات العرض الكلي هي الأكثر أهمية في تفسير تقلبات الناتج والتضخم في الاقتصاد الموريتاني، وأن صدمات الطلب الكلي ليس لها تأثير كبير مقارنة بصدمات العرض

الكلي. كما تبين أيضا من خلال هذه النتائج وجود ثلاث فترات متمايزة عانى الاقتصاد الموريتاني في أولاها من صدمات كلية سالبة، بينما عانى في الثانية منها من صدمات عرض كلي سالبة وصدمات طلب كلي موجبة. وشهد في الأخيرة منها صدمات كلية موجبة.

فبالنسبة للفترة الأولى فيلاحظ أن صدمات الطلب السالبة كانت في انخفاض طيلة هذه الفترة. الأمر الذي قد يشير إلى أن سبب هذه الصدمات قد يعود إلى سعي صانع السياسة إلى اتباع سياسة توسعية تسعى إلى زيادة الناتج ولو على حساب ارتفاع معدل التضخم. أما بالنسبة لصدمات العرض الكلي السالبة، فإنه رغم تعدد الأسباب المحتملة لها، إلا أنه يمكن تفسيرها استنادا إلى الاختلالات الهيكلية التي عانى منها الاقتصاد الموريتاني خلال تلك الفترة.

أما بالنسبة للفترة الثانية فإنه يمكن القول بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها بأن سبب صدمات الطلب الموجبة التي شهدتها هذه الفترة قد لا يرجع إلى ردة فعل صانع السياسة، وإنما قد يرجع إلى أسباب أخرى أحدثت صدمات طلب موجبة أكبر من صدمات الطلب السالبة التي يتوقع أن تحدثها السياسة الانكماشية التي ينبغي أن يتبعها صانع السياسة. وخلافا لصدمات الطلب الكلي فقد ظلت صدمات العرض الكلي خلال هذه الفترة سالبة، وذلك رغم انخفاض حدتها مقارنة بالفترة السابقة. ولعل ذلك يرجع إلى تأثير صدمات العرض الكلي في الفترة السابقة من جهة، أو نتيجة للآثار السلبية لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على جانب العرض.

وأخيرا بالنسبة للفترة الأخيرة فإنه بالنسبة يمكن القول بأنه بالنسبة للسنوات التي كان تغير صدمات الطلب الكلي فيها موجبا، فإن سبب صدمات الطلب الكلي الموجبة التي شهدتها قد لا يرجع إلى صانع السياسة، وإنما إلى أسباب أخرى. أما بالنسبة للسنوات التي كان تغير صدمات الطلب الكلي فيها سالبا، فرغم أنه قد يتفق مع السلوك المتوقع لصانع السياسة، إلا أنه قد يكون بسبب عوامل أخرى. وأما بالنسبة لصدمات العرض الكلي التي أصبحت خلال هذه الفترة صدمات موجبة، فإنه يمكن فهم ذلك بشكل أساسي من خلال تحسن الظروف الاقتصادية للبلد بظهور بعض الموارد الجديدة، وزيادة أسعار بعض الموارد التي كانت موجودة، وتطور انتاج بعض الموارد الأخرى.

المراجع العربية

الصوفي ولد الشيباني (1993)، *سياسات الإصلاح الاقتصادي في موريتانيا مع الإشارة إلى دور الموازنة العامة في تنفيذها* ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.

الغوث ولد الطالب جدو العربي (2015)، برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات مكافحة الفقر في موريتانيا، *المجلة المصرية للتنمية والتخطيط*،(2) *23*، 63-110.

وزارة التخطيط (1995)، الاقتصاد الموريتاني: النتائج والآفاق والفرص، نواكشوط.

وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية (2001)، الإطار الاستراتيجي لمحاربة الفقر، نواكشوط.

مايكل ابد جمان (1999)، *الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة*، ترجمة (محمد ابراهيم منصور)، دار المريخ، الرياض.

References

Bernanke, B. S. (1986). Alternative explanations of the money-income correlation. *NBER Working Paper* No 1842.

Bernanke, B. (2004). The great moderation. *Washington, DC*.

Blanchard, O., and Quah, D. (1989) The Dynamic Effects of Aggregate Demand and Supply Disturbances, *American Economic Review, Vol. 79*, 655-673.

Cecchetti, S. G., & Ehrmann, M. (2002). *Does Inflation Targeting Increase Otput Volatility ? an International Comparison of Policymakers ' Preferences and Outcomes*.

Chugh, S. K. (2015). *Modern macroeconomics*. MIT press.

Gordon, R. J. (1984). Supply shocks and monetary policy revisited. *National Bureau of Economic Research Working Paper* No 1301, pp.38-43.

Krause, S. (2004). Measuring Monetary Policy Efficiency in European Union Countries : The Pre-EMU Years. *October*, *October*.

Krause, S., & Méndez, F. (2005). Policy Makers' Preferences, Party Ideology, and the Political Business Cycle. *Southern Economic Journal*, *71*(4), 752.

Levieuge, G., & Lucotte, Y. (2014). A simple empirical measure of central banks' conservatism. *Southern Economic Journal*, *81*(2), 409–434.

Ministère du plan. (1985). Programme de redressement économique et financier, PREF, Nouakchott.

Ministre du plan. (1989-1991). Programme de consolidation et de relance, PCR, Nouakchott.

Ramey, V. A. (2016). Macroeconomic shocks and their propagation. *Handbook of macroeconomics*, *2*, 71-162.

Ridha, A. R. K. A. (2023). The Reality of Gross Domestic Product in the Financial Shocks Case Study of Iraq for the Period (2004-2019). *World Economics and Finance Bulletin*, *19*, 155-169.

Robert J. Gordon, *Macroeconomics*, 8th Ed. New York: Addison Wesley Longman, pp. 556-561.